

التَّكفيريُّون...

أفراخُ (الخوارج) العصريُّون :

أنــوارُ الـمســـارِج

بالفوائدِ المستنبَطة مِن

مُناظَرة حَبْر الأمّة ابن عبّاس

للخـــوارج

بقلم

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري



١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

- الطبعة الأولى -

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

ففي أواسطِ شهر جُمادىٰ الأولىٰ مِن سنة (١٤٣٦ هجريّة)، وفي يومَينِ غيرِ مُتباعِدَيْنِ -في قارَّتَيْنِ جِدّ مُتباعِدَتَيْنِ-أمريكا[١] وأوروبّا[٢] - تكلَّم الملكُ الأُرْدُنِّيُّ

---

(١) وذلك في لقائه مع (شبكة C N N)-الأمريكية-الأشهَر-، بتاريخ: ١١ جمادىٰ الأولىٰ/ ١٤٣٦ هجرية-الموافق ٢/ آذار/ ٢٠١٤.

وكان منها قولُه-وفّقه الله-: (**معركة الأجيال ضدَّ الخوارج: حربُنا -جميعًا-**).

(٢) وذلك في خطابه أمامَ (البرلمان الأوروبّي)-في مدينة ستراسبورغ الفرنسية-، بتاريخ: ٢٠/ جمادىٰ الأولىٰ/ ١٤٣٦/ هجرية- الموافق ١١/ آذار/ ٢٠١٤.

وكان منها قولُه-وفّقه الله-: (**لن نسمحَ للخوارج باختطافِ ديننا الحنيف**).

الهاشميُّ أبو الحُسين عبدُ الله -الثاني-ابنُ الحُسين -وفّقه الله إلىٰ مَزيدِ هُداه-في أعلىٰ المستوَياتِ السياسيّة المؤثّرة في العالَم-كلِّه- محذّرًا -جدًّا- مِن أخطارِ ومَخاطِرِ بعضِ الأفكارِ المتطرِّفةِ المنحرفةِ التي تنتسبُ إلىٰ دينِ الإسلامِ -والإسلامُ منها بريءٌ-كـ (**داعش!**)-وما لَفَّ لَفَّها!-..

ولعلّه للمرةِ الأولىٰ -في التاريخ السياسيّ العربيّ الإسلاميّ المعاصِر- يتكلّمُ مسؤولٌ سياسيٌّ كبيرٌ بحجمِ هذا الملكِ-زاده الله مِن فضلِه العظيمِ-دينًا ودنيا- بمِثلِ هذا الوضوحِ وتلكم الصَّراحةِ؛ واضعًا الأسماءَ الحقيقيّةَ -الشرعيّةَ-علىٰ مسمَّياتِها الموجودةِ الواقعيّةِ ؛ لِيصحِّحَ ما انحرفَ -كثيرًا-عن جادّة السبيلِ القويمِ مِن صنائعِ كثيرٍ مِن أهلِ السياسةِ، وفعائلِ كثيرٍ مِن ذوي الصحافةِ!

فمنذُ بضع سنينَ وأهلُ الصحافةِ وذوو السياسةِ يُصِرُّون -بصورةٍ حازمةٍ مُريبةٍ!- علىٰ تسميةِ هاتيكَ الجماعاتِ المتطرِّفةِ -التّكفيريَّةِ- بغيرِ اسمها -ووصفِها!-

التـاريخيِّ الحقيقـيّ -قـائلينَ-:(الـسلفيّة الجهاديـة!) [١] - بـالرُّغم مِن تنبيهِنـا المستمرّ المتواصلِ علىٰ بُطلان هـذه التسميةِ-شرعًا وواقعًا-:

* **أمّا (بُطلانُها شرعًا)**: فلأنّ (الجهاد)-في الإسلام-لـه مكانتُه الشرعيّة،وله ضوابطُه الفقهيّـة ؛وليس هـو-بحـالٍ- علىٰ ما يَصدُرُ -بل ويتصدّرُ المشهدَ الإعلاميَّ الإعلانيَّ !- مِن أحوال هؤلاء الضُّلّال الجُهّال-سوءًا وإساءةً- تقتيلًا للنَّاسِ! وإفسادًا للأُمَّةِ! وجَزًّا للرؤوس!وحرقًا للأجساد!-!!

* **أمّا (بُطلانُها واقعًا)**: فلأنّ (السلفيّةَ) هي دعوةُ الإيمانِ والأمنِ والأمانِ ، دعوةُ العلم والعلماء، دعوةُ العقيدةِ الحقّة والسنّةِ الصحيحة ؛ بما يَكُونُ -ويُكَوِّنُ- خَطَّ المعارَضةِ الأوّلَ -والأكبرَ- لِصَدِّ تلكم الأفكارِ

---

(١)وأحيانًـا -وللأسـف الـشديد-يحـذفون (!) كلمـة (...**الجهادية!**) ، ويُبقونها : (**السلفية..!**)-فقط!- إمعانًا في الخَلط! والتدليس! والتلبيس!-!!

المنحرفةِ الضالّةِ المضلّةِ، التي لا تقومُ علىٰ علم!ولا يعترفُ بها علماء!!

ولقد وَفّقَ الله -تعالىٰ- وله الفضلُ والمِنّةُ- هذا الملكَ الأُرْدُنّيِّ الهاشميَّ لِوضعِ الحقِّ في نِصَابِه- في هذا الشأنِ المهمِّ -غايَةً- ؛ فصَرّح بها -مُدَوِّيَةً عاليةً- مُعتزًّا بدينِهِ وعقيدتِهِ-:

(أمّا أولئك (**الخوارجُ**) -مِن الإرهابيّين الخارِجين عن تعاليم الإسلام ، والذين يُنكِرون الثوابتَ-؛فهم مجرَّد نقطة في بحر المؤمنين، المكوَّن مِن (١،٦ مليار مسلم)-في مختلف أنحاء العالَم-.

وفي الواقع:فإنّ هؤلاء الإرهابيّين قد جعلوا مِن المسلمين -في العالَم- هدفَهم الأوّلَ!...)..

وكان قد شرح -وفّقه الله- معنىٰ كلمةِ(**الخوارج**)-قائلًا-: -

(بمعنىٰ : الخارجين عن التعاليم الصحيحة للإسلام).

وهو -في هذا الشرحِ- موافقٌ -تمامًا- لِمَا قاله شيخُ

الإسلامِ ابنُ تيميّةَ[١] -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في وصف (**الخوارج**)-كما في«مجموع الفتاوىٰ»(١٩/ ٧٢-٧٣)-قائلًا-:

«ولهم خاصّتانِ مشهورتانِ؛ فارقوا بهما جماعةَ المسلمين وأئمّتَهم:

- **أحدُهما**: خروجُهم عن السّنّة ، وجعلُهم ما ليس بسيّئةٍ سيّئةً ، أو ما ليس بحسنةٍ حسنةً....

- **الفرق الثّاني** -في الخوارج وأهل البدع-: أنّهم يُكفّرون بالذّنوب والسّيّئات،ويترتّبُ علىٰ تكفيرِهم بالذّنوب: استحلالُ دماءِ المسلمين وأموالِهم ، وأنّ دارَ الإسلام دارُ حربٍ ، ودارَهم هي دارُ الإيمان»[٢].

ووصفَهم-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «مجموع فتاويه» (٢٨/ ٤٨٦)-بـ :«لخارجين عن أصول الشريعة الاعتقادية»[٣].

---

(١) ممّا يَدُلُّ علىٰ رِيادَةِ فِقْهِهِ، ومكانَةِ عِلْمِهِ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) قارِن بكتابي «داعش العراق والشام...» (ص١٩٦).

(٣) وفي هذا جوابٌ حاسمٌ علىٰ مَن سَأَلَ -مُتغابِيًا!- (علىٰ=

نعم؛ هذا هو التوصيفُ الصوابُ لهؤلاء الإرهابيّين التَّكفيريِّين الغُلاةِ: (**الخوارج**)؛ الذي تُوضَعُ فيه النِّقاطُ علىٰ الحروف -بكلِّ صَراحةٍ ووضوحٍ- ؛ قَطعًا لِدابِرِ اختلاط الأوراق ، ونَشرًا للحقِّ في الآفاق...

وفي شأن (**الخوارج**)-وأفكارِهم !وأحوالِهم!-: ما أَحسنَ ما رواه الحافظُ أبو القاسمِ ابنُ عساكرَ -رحمةُ الله عليه- في تاريخه الحافل«تاريخ دمشقَ» (٦٣/ ٣٨٧) -بسنده-عن الإمامِ العلامةِ وَهب بنِ مُنَبِّهٍ-المتوفىٰ سنةَ (١١٤ هـ) -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-ضمنَ نصيحةٍ بليغةٍ منه لأبي شَمِرٍ ذي خَوْلان-قال له فيها-:

«...فوالله مَا كَانَتِ الخَوَارِجُ جَمَاعَةً -قَطُّ- ؛ إِلاَّ فَرَّقَهَا اللهُ عَلَىٰ شَرِّ حَالاَتِهِم.

=مَن خَرَجَ هؤلاء!؟)!!

وَمَا أَظْهَرَ أَحَدٌ مِنْهُم قَوْلَهُ ؛ إِلاَّ ضَرَبَ اللهُ عُنُقَهُ.

وَلَوْ مَكَّنَ اللهُ لَهُم مِنْ رَأْيِهِم: لَفَسَدَتِ الأَرْضُ، وَقُطِعَتِ السُّبُلُ وَالحَجُّ [١]، وَلَعَادَ أَمْرُ الإِسْلاَمِ جَاهِلِيَّةً، وَإِذًا : لَقَامَ جَمَاعَةٌ كُلٌّ مِنْهُم يَدْعُو إِلَىٰ نَفْسِهِ الخِلاَفَةَ!

مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ آلاَفٍ! يُقَاتِلُ بَعْضُهُم بَعْضًا! وَيَشْهَدُ بَعْضُهُم عَلَىٰ بَعْضٍ بِالكُفْرِ! حَتَّىٰ يُصْبِحَ المُؤْمِنُ خَائِفًا عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَدِيْنِهِ، وَدَمِهِ، وَأَهْلِهِ، وَمَالِهِ...»[٢].

قلتُ:

وهو كلامٌ حقٌّ خالصٌ لا مَزيدَ عليه ؛ يَنطِقُ به واقعُهم المُعاشُ -اليومَ-؛كأنّه رأيُ العَين...مِمّا يُؤَكِّدُ

(١) لا مَكّنهم اللهُ.

(٢) قال الإمامُ النَّوويُّ في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٧٤): « اتفقوا علىٰ توثيقه».

مَكانـةَ العُلمـاءِ في الإسـلام ،وعظـيمَ منـزلتِهم ، وعُمْـقَ نظرِتهم المستقبليّةِ الشرعيّةِ للحوادثِ والأحداثِ ، وأنّهم لا ينتظرونَ وقوعَ الحَدَثِ (!) حتىٰ يكونَ لهم رَدُّ فعلٍ عليه -كسائرِ أحوالِ أهل السياسةِ- ؛ بل هم إلىٰ التحذيرِ مِـن الـشرِّ -بأبوابِـه وأسـبابِه- سَـبّاقون ؛يؤصِّـلون ، ويَنصحون، ويُوجِّهون.

فإذا عُلِمَ ما تقدّم:

«فإنَّ اللهَ -سُبحانَهُ- عَلِمَ ما عليهِ بَنُو آدمَ مِن كَثْرَةِ الاختِلافِ والافتِراقِ، وتبايُنِ العُقولِ والأخلاق؛ حيثُ خُلِقُوا مِن طَبائعَ ذاتِ تَنافُر، وابتُلُوا بتشعُّبِ الأفكارِ والخواطِر؛ فبَعَثَ اللهُ الرُّسُلَ ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، ومُبيِّنينَ للإنسانِ ما يُضِلُّهُ ويَهْدِيه، ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾.

وأَمَرَهُم بالاعتِصامِ بهِ-حَذَرًا مِن الافتِراقِ في الدِّين-.

وحضَّهُم -عند التَّنازُعِ- علىٰ الرَّدِّ إليه وإلىٰ رسولِهِ المُبِين.

وعَذَرَهُم -بعدَ ذلك- فيما يَتنازَعُونَ فيهِ مِن دقائقِ الفُروعِ العمليَّةِ؛ لِخَفاءِ مَدْرَكِها، وخِفَّةِ مَسْلَكِها، وعدَمِ إفضائِها إلىٰ بَلِيَّةٍ.

وحَضَّهُم علىٰ المُناظَرَة والمُشاوَرَة؛ لاستِخراجِ الصَّوابِ في الدُّنيا والآخِرَة؛ حيثُ يَقولُ لمَن رَضِيَ دِينَهُم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[الشورى: ٣٨].

كما أَمَرَهُم بالمُجادَلَةِ والمُقاتَلَةِ لِمَن عَدَلَ عن السَّبيلِ العادِلَة؛ حيثُ يَقولُ -آمِرًا وناهِيًا لنبيِّهِ والمُؤمِنِين؛ لبيانِ ما يَرضاهُ منهُ ومنهُم-: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فكانَ أئمَّةُ الإسلامِ مُمْتَثِلِينَ لِأَمْرِ المَلِيكِ العَلَّام؛

يُجادِلُونَ أهلَ الأهواءِ المُضِلَّةِ؛ حتَّىٰ يَرُدُّوهُم إلىٰ سَواءِ المِلَّةِ:

كمُجادَلَةِ ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للخَوارِجِ المارِقِين؛ حتّىٰ رَجَعَ كثيرٌ منهُم إلىٰ ما خَرَجَ عنهُ مِن الدِّين.

وكمُناظَرَةِ كثيرٍ مِن السَّلَفِ الأوَّلِين لِصُنوفِ المُبتدِعَةِ الماضِين، ومَن في قَلْبِهِ رَيْبٌ يُخالِفُ اليَقين؛ حتّىٰ هَدَىٰ اللهُ مَن شاءَ مِن البَشَر، وعَلَنَ الحقُّ وظَهَر، ودَرَسَ ما أَحْدَثَهُ المُبتدِعُون وانْدَثَر»[1]:

وقد رَوَىٰ غيرُ واحدٍ مِن أئمَّةِ الإسلام، وحُفّاظ الدِّين[2] -منهُم: الإمامُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعانيُّ في (زياداته) علىٰ «جامع مَعْمَرِ بنِ راشدٍ»(١٨٦٧٨-الملحَق

---

(١) «تَنبيه الرَّجُل العاقِل علىٰ تَمويهِ الجَدَل الباطِل» (١/ ٣-٤) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-رحمهُ اللهُ-.

(٢) انظُر مصادرَ التّخريج في كتابي «(داعش!) العراق والشام في ميزان السُّنّة والإسلام»(ص٢٠-٢١).

بـ«المصنَّف»)عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ،قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنَفِيُّ [وكانَ قَد (يهوىٰ) هَوَىٰ نَجْدَةَ[1]]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِوَاللَّهُعَنْهُمَا، قَالَ:

«لَمَّا اعْتَزَلَت (خَرَجَتِ)[2] الْحَرُورِيَّةُ[3] [دَخَلُوا

---

(١) يعني: أَنَّهُ كانَ علىٰ رأيِهِ واعتقادِهِ.

و(نَجْدَةُ)؛ هو: «نَجْدَةُ بنُ عامرٍ؛ أحدُ رُؤساءِ الخَوارجِ» -كما قالَ ابنُ دُرَيْدٍ في «الاشتقاق» (ص٤٣٧)-.

تَرْجَمَ لهُ الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٢٧)، وأَرَّخَ وَفاتَهُ سَنَةَ (٦٩هـ).

(٢) وفي لَفْظِ ابنِ عَبْدِ البَرِّ: (لمّا اجتمعَتِ الحروريَّةُ..).

(٣) وهُم (الخَوارجُ): نِسبةً إلىٰ (حَرُوراء) -وهو المَكانُ الّذي خَرَجُوا منهُ -في الكوفةِ مِنَ (العراقِ)-.

«وقد أجمعَ المُسلمُونَ علىٰ ضلالِهِم»، «وكانُوا يُشَدِّدُون في الدِّين» -كما قالَ الإمامُ ابنُ المُلقِّنِ في «التَّوضيح بشرح الجامع الصَّحيح» (٥/ ١١٠)-.

وقد وَرَدَ في ذَمِّهم أحاديثُ وآثارٌ كثيرةٌ عن الرَّسولِ ﷺ،=

رَأْيًا]، [وهُم: سِتَّةُ آلافٍ، وأَجْمَعُوا أنْ يَخْرُجُوا علىٰ عليٍّ ابنِ أبي طالِبٍ - وأصحابُ النَّبيِّ ﷺ مَعَهُ-].

قال: [وكانَ لا يَزالُ يَجيءُ إنسانٌ]، جَعَلَ يأتِيهِ الرَّجُلُ، فيقولُ: يا أميرَ المُؤمنين؛ إنّ القومَ خارِجُون عليكَ!

قال: دَعْهُم (دَعُوهُم) حتَّىٰ يَخرُجُوا؛ فإنِّي لا أُقاتِلُهُم حتّىٰ يُقاتِلُونِي، وسَوْفَ يَفْعَلُونَ].

فَكَانُوا فِي دَارٍ [اعتزَلُوا] عَلَىٰ حِدَتِهِمْ.

=وعن السَّلَفِ الصَّالحِ مِن الصَّحابةِ فمَن بَعْدَهُم.

وفي «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٩٢ -فما بعدُ) -للإمامِ ابنِ كَثيرٍ-: جَمْعٌ لِجُلِّ ما وَرَدَ في ذلك.

وانظُر «شرح سُنَن ابنِ ماجَه» (١/ ٨٧٣) -للعلّامةِ مُغُلْطاي-، و«الأنساب» (٤/ ١٣) -للسمعاني-.

ولمعرفة مَن صنَّفَ في (الخوارج)؛ انظُر: «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٥).

[فلمَّا كان ذاتَ يومٍ أَتَيْتُهُ صَلاةَ الظُّهْرِ.

فَقُلْتُ له]:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَبْرِدْ عَنِ الصَّلَاةِ؛ [فلا تَفُتْنِي] لَعَلِّي آتِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَأُكَلِّمَهُمْ.

قَالَ: إِنِّي أَتَخَوَّفُهُمْ عَلَيْكَ[١]!

قُلْتُ: كَلَّا -إِنْ شَاءَ اللهُ- تَعَالَىٰ-[وكُنتُ رَجُلًا حَسَنَ الخُلُقِ، لا أُوذِي أَحَدًا][٢].

---

(١) ولا أقول أنا -هُنا-! إلّا: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾...

(٢) وأنا -كاتبُ هذه السُّطور- (أكادُ) أَجزِمُ علىٰ نفسي في هذه (الثانية) -ولله الحمدُ-: [لا أُوذي أَحدًا]-مُستغفِرًا ربِّي -تعالىٰ-؛ سائلَه -سبحانه- أنْ أُوَفَّقَ إلىٰ (الأُولىٰ) -كذلك- بمنِّه وكرمِه وتوفيقِه -عزَّ وجلَّ-. =

قَالَ: [فَأَذِنَ لِي] فَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ -مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ- مِنْ هَذِهِ الْيَمَانِيَّةِ [مِن حُلَلِ اليَمَنِ]، [وترجَّلْتُ][(١)].

[-قال أبو زُمَيْلٍ: كانَ ابنُ عبَّاسٍ جَميلًا جَهِيرًا-[(٢)]].

= وهُنا تنبيهٌ:

فقد واجَهَني غيرُ واحدٍ مِن الإخوة والأحبَّة بالسُّؤال -مُشفِقًا-: لماذا تتنطَّحُ (!) -دائمًا- لهذه المُشكِلاتِ المُعضِلات! الّتي لا تَجلِبُ لك إلّا وَجَعَ الرَّأس -كما يُقال!-؟!

فأقولُ -مُستعينًا باللهِ -وَحْدَهُ-: إنَّ الأمرَ دِينٌ؛ ولو وجدتُ مَن يَقُومُ بهذه المُهمَّةِ -عنِّي- لأقلَعْتُ، وتركتُ، وما فعلتُ!

ولكنْ -وللأسفِ الشَّديد-: كَثُرَ المَطلوبُ وقَلَّ المُساعدُ -واللهُ -وحدَهُ- المُستعانُ-.

وأقولُ -مُتَرَجِّيًا ربِّي- تعالىٰ-: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾.

جَعَلَنِي اللهُ وإيّاكُم مِن المُتَّقين -ظاهرًا وباطِنًا-، ورَزَقَنا -جَمِيعًا- الإخلاصَ والقَبُولَ، وحُسْنَ الخِتام.

(١) مِن (التَّرجُّل)؛ وهو: تسريحُ الشَّعْرِ.

(٢) قال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية» (١/ ٣٢٠): «أي: ذو مَنظَرٍ».

قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِمْ -وَهُمْ [مُجتمِعُون في دارِهِم]، [يَأكُلُون] قَائِلُونَ[١]- فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ -[نصفَ النَّهارِ].

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ أَرَ قَوْمًا -قَطُّ- أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ: أَيْدِيهِمْ [ورُكَبُهُم] كَأَنَّهَا ثَفِنُ الْإِبِلِ[٢]، وَوُجُوهُهُمْ مُعَلَّمَةٌ- [قَرِحَتْ][٣] مِنْ آثَارِ السُّجُودِ -[عليهِم قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ[٤]، مُشَمِّرِينَ، مُسَهَّمَةٌ[٥] وُجوهُهُم مِن السَّهَرِ][٦]!

---

(١) مِن (القيلولة)، وهي: استراحةُ وَسَطِ النَّهارِ.

(٢) جَمْعُ (ثَفِنَة)؛ وهي: مَوضعُ البُروكِ مِن الجَمَل؛ حيثُ يَحصُلُ تأثيرٌ شديدٌ علىٰ ظاهِرِ الجِلْدِ مِن أَثَرِ ذلك.

(٣) تجرَّحَت.

(٤) أي: مَغسولة؛ حتّىٰ تكادَ أنْ تَبْلَىٰ مِن ذلك.

(٥) مُتغيِّرَةٌ.

(٦) روَىٰ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٩٠١)، وعبدُ الرَّزَّاق (١٨٦٦٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٤٦)، واللّالَكائِيُّ (٢٣١٥) عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّهُ ذُكِرَ عندَهُ الخَوارجُ، فذُكِرَ مِن عِبادَتِهم واجتِهادِهِم، فقال: «ليسُوا بأشدَّ اجتِهادًا مِن اليَهودِ والنَّصارَىٰ! وهُم علىٰ ضلالةٍ».

قَالَ: فَدَخلتُ، [فسَلَّمْتُ عليهِم].

فَقَالُوا: مَرْحَبًا بِكَ -يَا ابْنَ عَبَّاسٍ-؛ مَا جَاءَ بِكَ؟ [وما هذه الحُلَّةُ؟!

قال: قُلْتُ: ما تَعِيبُونَ عَلَيَّ؟!

لقد رأيتُ علىٰ رَسولِ الله أحسنَ ما يَكُونُ مِن هذه الحُلَلِ، ونَزَلَت[1]: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[الأعراف:٣٢].

قالُوا: فما جاءَ بِك؟!].

قُلْتُ: جِئْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، [مِن عندِ المُهاجِرِينَ والأنصارِ]، [ومِن عِندِ صِهْرِ رَسولِ

---

(١) أي: نزلت لتُحِلَّ الزِّينةَ المُباحَةَ؛ فكيفَ تُخالِفُونَها؛ وتحرِّمُونها؟!

قال العلّامةُ السُّيوطيُّ في «الإكليل في استنباطِ التَّنزيل» (ص١٢٨): «فيه رَدٌّ علىٰ مَن يَتَوَرَّعُ عن لُبْس الملابس الرَّفيعة...».

الله ﷺ]؛ عَلَيْهِمْ نَزَلَ الْوَحْيُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ [مِنكُم]، [وفيهِم أُنزِلَ، وليسَ فيكُم منهُم أحدٌ]، [جئتُ لِأُبَلِّغَكُم [ما يَقولون]‌[1] -عنهُم-، ولِأُبَلِّغَهُم عنكُم].

[فمَضَىٰ مَن حَضَرَ]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا تُخاصِمُوا قُرَيْشًا؛ فإنَّ اللهَ -تعالىٰ- يَقُولُ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ[2]﴾ [الزُّخرُف: ٥٨]؛ لَا تُحَدِّثُوهُ.

[فانْتَحَىٰ[3] لي نَفَرٌ مِنهُم]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ -[رَجُلانِ أو ثلاثةٌ]-: وَاللهِ لَنُحَدِّثَنَّهُ [وَلَنَنْظُرُنَّ ما يَقولُ]، [لَو كَلَّمْتَهُم].

---

(١) وبعدَها -في روايةِ الحاكِمِ في «المُستدرَك»-: (المُخبِرُونَ بما يَقولونَ).

وفي روايةِ البَيهقيِّ في «السُّنَن الكُبْرَىٰ» -وهي عن شيخِه الحاكِمِ-: (وتخبرون بما تَقولون).

(٢) أي: مُجادِلُون.

(٣) أي: مالَ إليهِ.

قَالَ: قُلْتُ: أَخبِرُونِي؛ مَا تَنْقِمُونَ[١] عَلَىٰ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَتَنِهِ[٢]، وَأَوَّلِ مَنْ آمَنَ بِهِ[٣]- وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَهُ [-المُهاجِرِينَ والأنصار-]-؟!

قَالُوا: نَنْقِمُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا!

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هُنَّ؟

قَالُوا:

* **أَوَّلُهُنَّ:** أَنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]؛ [فما شأنُ الرِّجالِ والحُكْمِ بَعْدَ قَوْلِ اللهِ -عزَّ وجلَّ-؟!]!

قَالَ: قُلْتُ: وَمَاذَا؟

---

(١) ما تُنكِرُون.

(٢) زَوْجِ ابْنَتِه.

(٣) أي: مِن (الغِلمان)؛ لا عُمومًا -علىٰ الأشهر مِن كلامِ أهلِ التَّاريخ والسِّيَر-.

* قَالُوا: [قتَل]، وَقَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ! وَلَمْ يَغْنَمْ! لَئِنْ كَانُوا كُفَّارًا : لَقَدْ حَلَّ لَهُ [سَبْيُهُم، و] أَمْوَالُهُمْ، وَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ : لَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ[1]؟

قَالَ: قُلْتُ: وَمَاذَا؟

* قَالُوا: مَحَا [عن] نَفْسِهِ: (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينِ)[2]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ)؛ فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ!

[قَالَ: قُلْتُ: أعِندَكُم سِوَىٰ هذا؟!

قالُوا: حَسْبُنا هذا].

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ -الْمُحْكَمِ-، وَحَدَّثْتُكُمْ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا [يَنْقُضُ (يَرُدُّ)

---

(١) وفي روايةِ ابنِ الجَوزيِّ: (فإن كانُوا مُؤمنِين؛ فَلِمَ حَلَّ لَنَا قِتالُهُم وقَتْلُهُم، ولَم يَحِلَّ لَنَا سَبْيُهُم؟!).

(٢) كِتابةً؛ وذلك في صَكِّ التَّحكِيمِ بينَهُ وبينَ مُعاوية رضي الله عنهما.

وانظُر «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٥٧) -لابنِ كَثيرٍ-.

قَوْلَكُم هذا] -لَا تُنْكِرُونَ-؛ أَتَرْجِعُونَ؟!

قَالُوا: نَعَمْ، [وما لَنَا لا نَرْجِعُ؟!].

قَالَ: قُلْتُ:

□ أَمَّا **قَوْلُكُمْ:** (حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ)؛ فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَىٰ- [قَد صَيَّرَ مِن حُكْمِهِ إلىٰ الرِّجالِ في رُبْعِ دِرْهَمٍ -ثَمَنِ أرنبٍ-.

وتلا هذه الآيةَ]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[المائدة:٩٥].

وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾[النساء:٣٥]:

[فَجَازَ حُكْمُ الرِّجالِ]،[فجَعَلَ اللهُ حُكْمَ الرِّجالِ سُنَّةً [ماضِيَةً[1]] مأمونَةً].

---

(١) مُستمرَّة.

أَنْشُدُكُمُ اللهَ(١): أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي حَقْنِ دِمَائِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ أَحَقُّ، أَمْ فِي أَرْنَبٍ ثَمَنُهَا رُبْعُ دِرْهَمٍ، [وفي بُضْعِ(٢) امْرَأَةٍ، وأَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لَو شاءَ لَحَكَمَ، ولَم يُصَيِّر ذلك للرِّجالِ]؛ [فأَيُّهُما تَرَوْنَ أَفْضَلَ]؟!

قَالُوا: اللَّهُمَّ بَلْ فِي حَقْنِ دِمَائِهِمْ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ [أَفضَلُ].

قَالَ: أَخَرَجْتُ(٣) مِنْ هَذِهِ؟!

قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ.

□ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (إِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ)(٤)، أَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ؟! أَمْ تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا

---

(١) أي: أسألُكُم باللهِ.

(٢) المقصودُ: زواجُها وطلاقُها.

(٣) أي: قَطَعَ شُبهتَهم.

(٤) يُشيرُ إلىٰ (**مَوقِعَةِ الجَمَلِ**) بَيْنَ عليٍّ وعائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ومَنْ=

تَسْتَحِلُّونَ مِنْ غَيْرِهَا؟! فَقَدْ كَفَرْتُمْ!

وَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ (أُمَّ الْمُؤْمِنِينِ)؛ فَقَدْ كَفَرْتُمْ، وَخَرَجْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [الأحزاب:٦]، فَأَنْتُمْ مُتَرَدِّدُونَ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ ؛ فَاخْتَارُوا أَيَّتَهُمَا شِئْتُمْ [صِرْتُم إلىٰ ضَلالةٍ]، [فَأْتُوا مِنهُما مَخْرَجًا]!

أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟!

[فنظَرَ بَعْضُهُم إلىٰ بَعْضٍ]، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ .

□ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (مَحَا عن نَفْسِهِ: «أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»)؛ [فأنا آتيكُم بِمَن تَرْضَوْنَ]: فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعَا قُرَيْشًا -يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ- عَلَىٰ أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ

=مَعَهُما، وما جَرَىٰ فيها -بينهما- مِن فِتَنٍ وقِتالٍ.

وانظُر «عُمدة القارِي» (٢٤/ ٢٠٤) -للعَيْنِيِّ-.

كِتَابًا، [فكاتَبَ سُهَيْلَ بنَ عَمْرٍو، وأبا سُفْيانَ]، فَقَالَ: «**اكْتُبْ: هَذَا مَا قَاضَىٰ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**» ، فَقَالُوا: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ (رَسُولُ اللهِ) مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ! وَلَا قَاتَلْنَاكَ! وَلَكِنِ اكْتُبْ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ)، فَقَالَ: «**وَاللهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ حَقًّا -وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي-، اكْتُبْ -يَا عَلِيُّ-: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ** ».

فَرَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، [وما أَخْرَجَهُ مِن (النُّبُوَّةِ) حِينَ مَحَا نَفْسَهُ(١)].

أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟!

قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ .

فَرَجَعَ مِنْهُمْ عِشْرُونَ أَلْفًا.

---

(١) يَعنِي: مَحَا وَصْفَه -عندَ الكتابةِ-.

وَبَقِـيَ مِـنْهُمْ [بقيَّـتُهُم]-أَرْبَعَـةُ آلَافٍ(١)-[وخَـرَجَ سائِرُهُم]، فَقُتِلُوا [علىٰ ضَلَالَةٍ]، [-أجمعِين-]، [قَتَلَهُم المُهاجِرُونَ والأنصارُ]».



(١) وَقَعَ في مجموعِ الرِّواياتِ -أوَّلها وآخِرها- اختلافٌ في تحديدِ الأعداد.

وهو اختلافٌ لا يَضُرُّ.

الفَوائِدُ المُستنبَطة

وفي هـذه القِـصَّةِ العجيبـةِ -العظيمـةِ- مِـن الفوائـدِ الفرائدِ شيءٌ كثير، وقَدْرٌ كبير...

ولعلَّ أهمَّ هذه الفوائدِ، وأَجَلَّها -ممّا يَجِبُ الوُقـوفُ عندَهُ -كثيرًا- خمسٌ:

○ **الأولى:** بيانُ خَطَرِ انفلاتِ العَواطِفِ النَّفسيَّة:

وما يُنْتِجُهُ ذلـك مِن تَفاعُـلِ الحماسـاتِ الشخصيَّة، وقَبيحِ آثارِهـا، وأَثَـرُ ذلـك -كُلِّـهِ- علىٰ سُـلوكِ الإنـسانِ وتصرُّفاتِه!

فلَمْ يَكُن مَبْدَأُ انحـرافِ هـؤلاءِ الخَـوارجِ -الأوَّلِـين- إلّا بسببِ انفِلاتِ عَواطِفِهِم، وبُعْدِهم عن حقيقةِ البَحْـثِ العِلميِّ، وعَدَمِ ارتِباطِهِم بالعُلماء.

وهـذه -كُـلًّا أو بَعْـضًا- مِـن أعظـمِ عَوامِـلِ الفَـسادِ

والإفساد: للنَّفْسِ والمُجتَمَعِ -كما نَرَىٰ ونُشاهِد-!

○ الثانية: أهمِّيَّةُ العِلْمِ، وفَضْلُ العُلماء:

وقد جاءَت نُصوصُ الشَّريعةِ -المُتكاثِرَةُ- في بيانِ ذلك، والحَضِّ عليه.

ولولا فَضْلُ اللهِ -تعالىٰ- علىٰ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالفِقْهِ في الدِّين، والعِلمِ بالتَّأويلِ[1] -وبما انْعَكَسَ منهُ علىٰ أُولئكَ القَوم-: لَاسْتَمَرَّ أَكثرِيَّةُ الخَوارج -أولئكَ- علىٰ ضلالِهِم القَديم، ولَم يَتُوبُوا! ولم يَؤُوبُوا!!

فـ«العلمُ هو الأصلُ الأعظمُ، والنُّورُ الأَكبَرُ»[2].

○ الثالثة: ذمُّ الجَهْلِ، وقَبيحُ أثَرِهِ:

---

(١) نائلًا مِن ذلك ما نالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ببركةِ دُعاءِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له -كما في «صحيح البخاري» (١٤٣)، و«صحيح مُسلم» (١٣٨)-.

وذلك -واللهِ- هُو الفضلُ العُظيم.

(٢) «صيد الخاطر» (ص١١٣) -لابنِ الجَوزِيِّ-.

فاعتراضـــاتُ أولئـــكَ الخَـــوارجِ، وأوهـــامُهُم، وانـدفاعُهُم، وانحـرافُهم؛ كُـلُّ ذلـك: سَـبَبُهُ: هـذا الجَهْـلُ الضّارِبُ أطنابَهُ فيهِم، وفي رُؤوسِهِم، وفي كُبَرائِهِم.

ولـو أَدْرَكُـوا حَقيقـةَ مـا في الجَهْـلِ مِـن سُـوء -ممّـا يَسُوء-: لَأَعْرَضُوا عن أَكْثَرِ -بل عـن جَميعِ- مـا خاضُـوا فيه؛ ممّا لا يَفعلُهُ إلّا الجاهلُ والسَّفِيه.

فـ «الجهلُ هو المَوتُ الأكبَرُ»[1].

○ **الرابعة: فَضْلُ الحَقِّ، ومكانَةُ الانصِياع له:**

وهـو مـا هَـدَىٰ اللهُ -تعـالىٰ- إليـهِ أُلُوفًـا مِـن أُولئـكَ الخَوارجِ؛ لَمَّا تَخَلَّوْا عن تَعَصُّبِهم،وأَنْصَتُوا إلىٰ حُجَجِ ابنِ عبَّاس -العالِمِ الرَّحيم-، ودلائلِه، وبيِّناتِه.

بينما لم تكُـن خاتِمَـةُ المُعرِضِـينَ -المُعارِضِـين- إلّا

(١) «مَجاني الأدب في حدائق العَرَب» (٢/ ١٣٣).

خَسارةَ الدُّنيا والآخِرَة!!

فـ «مَن أعرضَ عن اتِّباعِ الحقِّ الّذي يَعْلَمُهُ -تَبَعًا لِهَواه-؛ فإنَّ ذلك يُوَرِّثُهُ الجَهْلَ والضَّلالَ؛ حتّىٰ يَعْمَىٰ قَلْبُهُ عن الحقِّ الصَّريح»[١].

...عافَانَا اللهُ، وإيَّاكُم، وسائرَ المُسلِمِين.

○ **الخامسة: الانتسابُ إلىٰ السَّلَفِ الصّالحِين -عِلْمًا وعَمَلًا- عِصمةٌ في الدُّنيا والدِّين:**

فلمَّا لمْ يكُنْ بين أولئكَ (الخوارجِ) -الأوَّلِين- أَحَدٌ مِن الصَّحابةِ الكِرامِ -رضوان الله عليهم-، ولم يَكُونُوا (هُم) علىٰ صِلَةٍ بِهِم: ظَهَرَ مِنهُم ما ظهرَ - مِن جهلٍ في الدِّين، وتكفيرٍ لِعُمومِ المُسلِمِين-.

---

(١) «التُّحفة العراقيَّة في الأعمال القلبيَّة»(ص٣٩) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-.

وهكذا هؤلاءِ (الخوارجُ) الآخِرُون!!

وليس أحدٌ أَوْلَىٰ بالحقِّ مِن سَلَفِ هذه الأُمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ فمَن أرادَ الحقَّ: فعليه بطريقِهم؛ «فإنَّ مذهبَ السَّلَفِ لا يكُونُ إلّا حقًّا»[1].

وهاكَ -أخِي القارئُ- مَسْرَدًا لِتَتِمَّةِ الفوائدِ المُستنبَطَةِ -الكَثيرةِ- مِن هذه القِصَّةِ العَظيمة:

٦- عُزلةُ الخوارج لعامّة المُسلمِين، ومباينتُهم لهم -بأفكارِهم، وأبدانِهم-.

٧- هُم -دائمًا- علىٰ ضلالِهم- قِلَّةٌ.

٨- اجتماعُ آرائِهم -كُلِّهِم-علىٰ العقائدِ والأفكارِ المُضِلَّة.

٩- مِن أَشْهَرِ آرائِهِم المُضِلَّة: الخُروجُ (عن) مجموع

(١) «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (٤/ ١٤٩).

الأُمَّة، و(علىٰ) حُكَّام المُسلِمين -حتّىٰ لو كان مع هـؤلاءِ الحُكَّامِ خيرُ النّاس وأفضلُهُم-.

١٠- تَواصُـلُ الـصّالحِينَ مِـن المُـسلمِينَ مـع أوليـاءِ أُمـورِهِم؛ يُحـذِّرُونَهم مِـن الأخطـارِ، ويُنبِّهُـونَهُم علـىٰ المَخاطر.

١١- صَبْرُ الحاكِمِ المُسلمِ علىٰ خَلَلِ بعضِ الرَّعيَّةِ، ومُصابَرَتُهُ؛ بل تَصبُّرُهُ لأهل الفضل منهم.

١٢- حِرصُ أَولياءِ الأُمورِ علىٰ وحدةِ الأُمَّةِ وجماعةِ المُسلِمين -ما استطاعُوا إلىٰ ذلك سبيلًا- ضمن القواعد الصَّحيحة، والأُصول القويمة-.

١٣- ويَلزمُ مِن ذلك: نَبْذُ التَّفَرُّقِ والاختلاف.

١٤- رَبْطُ الحاكِمِ -أحيانًا- ردَّ فِعْلِهِ بمُباشَرَةِ مُناقِضِيهِ للفِعْلِ؛ لا بمُجرَّدِ القولِ أو الهَمِّ -ابتداءً-.

١٥- لا يُقاتَلُ الخَوارجُ حتّىٰ يَبدَؤوا -هُم- بالقِتالِ[(١)].

١٦- استشرافُ أولياءِ الأُمورِ للمُستَقبَل، وتوقُّعاتُهم الصَّائبة.

١٧- عَقدُ الخَوارجِ المَجالِسَ السِّرِّيَّةَ، والاجتماعاتِ المُغلَقَةَ.

١٨- التّواصُلُ العلمي الودود بين العُلماء وأولياء الأُمور.

١٩- مُخاطَبَةُ العُلماء لأولياء الأُمور بما يستحقُّونَهُ مِن الألقابِ الشَّرعيَّةِ.

٢٠- فضلُ صلاة الجماعة.

٢١- استمهالُ الصّالحِين أولياءَ الأُمورِ بتأخيرِ إقامةِ صلاةِ الجماعةِ؛ حِرصًا علىٰ إدراكِها، وعدم فوتها عنهم.

٢٢- سُنَّةُ الإبراد في صلاة الظُّهر- عند اشتداد الحرارة-.

---

(١) انظُر الفائدةَ رقم (١٠٦) -الآتِيَةَ -لاحِقًا-.

٢٣- حرصُ العُلماء علىٰ مُناظَرَة المُخالِفِين للحقِّ -مِن الخوارج أو غيرهم-؛ ابتغاءَ ردِّهم إلىٰ الصَّوابِ.

٢٤- مُشاوَرَةُ العُلماء لأولياء الأُمور فيما يتعلَّقُ بالمسائلِ الكُبرَىٰ؛ كمُناظَرَةِ -هؤلاء- المُخالِفِينَ للحقِّ.

٢٥- تخوُّفُ أولياء الأمور علىٰ عُلمائِهم مِن مَكْرِ الخَوارج وغَدْرِهِم، وتبيينُهم حِرصَهُم عليهم.

٢٦- ثقةُ العُلماءِ بالله، واطمئنانُهم لِحُكْمِهِ -تعالىٰ-، وعدمُ خَوفِهم مِن مُخالِفِيهم، وجرأتُهم في إبداء الحقِّ.

٢٧- فَضْلُ حُسْنِ الخُلُقِ، وعظيمُ أَثَرِهِ.

٢٨- فَضْلُ تأمينِ النّاسِ، وعدمِ إيذائهم.

٢٩- تَجَاوُبُ أولياء الأُمورِ مع عُلمائِهم فيما يَعودُ كبيرُ نَفْعِهِ علىٰ عُمومِ الأُمَّةِ.

٣٠- لا يَقومُ بالمُناظَراتِ **(العِلميَّةِ)** مع أهلِ الباطِلِ إلّا الأَكْفاءُ مِن العُلماء؛ وبالتَّشاوُرِ، والتَّواصِي بالحقِّ، والصَّبْرِ، والمرحمةِ.

٣١- فَضْلُ حُسْنِ الهَيئةِ، والتجمُّلِ باللِّباسِ الحَسَنِ في المَحافِلِ العامَّةِ.

٣٢- تقريرُ معنىٰ قوله -تعالىٰ-: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٣٣- تَمَيُّزُ الثِّيابِ اليمانيَّةِ -يومئذٍ- بالحُسْنِ والمَنزِلَةِ والمَكانَةِ -بَيْنَ النّاسِ-.

٣٤- تقريرُ معنىٰ قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**إنَّ اللهَ جَميلٌ يُحِبُّ الجَمالَ**»[1].

٣٥- أَثَرُ جمالِ المَنظَرِ -بحقٍّ- في النّاسِ؛ وشَهادَتُهُم بذلك.

٣٦- فَضْلُ تَسريح الشَّعْرِ وتَمشيطِهِ.

٣٧- جَوازُ الدُّخولِ علىٰ النّاسِ وَقْتَ راحتِهِم -ولو في وَسَطِ النَّهارِ، أو عندَ القَيلولَةِ-إذا لم يَكُنْ في ذلك ما يُؤذِيهِم-.

---

(١) رواهُ مُسلمٌ (١٤٧) عن ابنِ مَسعودٍ.

٣٨- جوازُ ذِكْرِ ما يُمدَحُ به المُخالِفُ للشَّرعِ -أحيانًا- ما لم يَكُن في ذلك تَغريرٌ لعامَّةِ النَّاسِ بِهِ، أو بفِكْرِه-.

٣٩- بيانُ فضلِ الإكثارِ مِن الصَّلاةِ، والسُّجودِ.

٤٠- بيانُ فضلِ الزُّهدِ في اللِّباسِ.

٤١- بيانُ فضلِ السَّهَرِ في طاعةِ الله -مِن صلاةٍ وذِكْرٍ لله-.

٤٢- عَدَمُ الاغتِرارِ بالظَّاهِرِ -ولو كان طاعةً وعبادةً وخيرًا- ما لَم تُوافِقِ الأفكارُ والعقائدُ كِتابَ الله، وسُنَّةَ رسولِه ﷺ.

٤٣- الإخلاصُ -وحدَه- لا يَكفِي لِقَبُولِ العَمَلِ الصَّالحِ؛ فلا بُدَّ -معهُ- مِن اتِّباعِ السُّنَّةِ الصَّحيحةِ.

٤٤- الاعتقادُ الصَّحيحُ -الَّذي يُبنَىٰ عليه العملُ الصّالحُ- هو الأساسُ في الحُكْمِ علىٰ النّاسِ.

٤٥- جوازُ إلقاءِ السَّلامِ علىٰ أهلِ البِدَعِ -كالخوارجِ وغيرِهِم- إذا كان ثَمَّةَ مَصلحةٌ غالِبَةٌ -مَرْجُوَّةٌ-.

٤٦- سُرعةُ إنكارِ الخَوارجِ علىٰ ما لا يَعْلَمُونَهُ[١]!

٤٧- بيانُ العالِمِ الحَقَّ للمُخالِفِ لِلحقِّ، وردُّ إشكالِهِ عليه -بالعِلْمِ والحقِّ-.

٤٨- قُوَّةُ الحقِّ عند صاحبِهِ، وصَدْعُهُ به، وعدمُ خشيتِهِ ممَّا وَرَاءَهُ.

٤٩- فَضْلُ ذِكْرِ الدَّليلِ والبُرهانِ -مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ- علىٰ قضايا العِلْمِ ومَسائلِهِ.

٥٠- التزيُّنُ باللِّباسِ الحَسَنِ -بل الأحسنِ- ليسَ ممَّا يُعابُ به صاحبُهُ.

٥١- فَضْلُ صحابةِ النبيِّ ﷺ -رضي الله عنهم-.

---

(١) وما ذلك -كذلك- إلّا لأنَّ أكثرَهُم -إنْ لَم يَكُونُوا -جميعًا!-: «**أحداثٌ، أَحِدَّاءُ، أشِدَّاءُ**» -كما رواهُ أحمدُ (٢٠٣٨٢)، والبزَّارُ (٣٦٧٦)، وابنُ أبي عاصم (٩٣٧)، والبيهقيُّ (١٦٧٨٠) عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه -بسندٍ صحيحٍ-.

٥٢- فَضْلُ المُهاجِرِينَ والأنصارِ -منهُم- رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

٥٣- فَضْلُ التَّحديثِ عن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

٥٤- فَضْلُ سيِّدِنا عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الخَليفةِ الرَّاشِدِ (الرَّابِعِ)-.

٥٥- فَضْلُ مُصاهَرَةِ عليٍّ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٥٦- الصَّحابَةُ أَعْلَمُ النَّاسِ بتأويلِ القُرآنِ وتَفسيرِه.

٥٧- بيانُ فَضْلِ ومكانَةِ فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالحِ -وعلىٰ رأسِهِم: الصَّحابةُ الكِرامُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم -.

٥٨- فَضْلُ العِلْمِ بتأويلِ القُرآنِ الكريمِ وتفسيرِه.

٥٩- ليسَ بَيْنَ الخَوارجِ -ولا منهُم- عالمٌ، ولا طالبُ عِلْمٍ.

٦٠- تَبَنِّي الخَوارجِ لمذهبِهم الباطِلِ لَم يكُن قائمًا علىٰ تثبُّتٍ وتَمحيصٍ؛ لكونِه لم يعتمدْ علىٰ أُسُسٍ

صحيحةٍ، ولا قَواعِدَ صَريحةٍ[١].

٦١- فَضْلُ إبلاغِ كلام أهل الحقِّ لمخالِفِي الحقِّ.

٦٢- فضلُ غِشيان العُلماء مجالِسَ النَّاسِ؛ للتعرُّفِ إلىٰ مشاكِلِهِم، وتوجيهِ النُّصحِ إليهم.

٦٣- فضلُ إبلاغ الفُضلاء -مِن أهلِ الحقِّ- أخبارَ المُبتدِعَةِ والمُنحرِفين = لكُبرائِهم.

٦٤- اتِّهامُ الخَوارجِ لأهلِ الحقِّ بالباطِلِ، والمُجادَلَةِ بغيرِ الحقِّ.

---

(١) قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٤٩): «وأقوالُ الخَوارجِ إنَّما عَرَفْنَاهَا مِن نَقْلِ النَّاسِ عنهُم؛ لَم نَقِفْ لَهُم علىٰ كتابٍ مُصنَّفٍ!».

قلتُ: وما ظَهَرَ -مُؤخَّرًا- مِن (تسويدَات!) بعضِ جَهَلَةِ أذنابِهِم ومُتعالِمِيهِم: لا يُعارِضُ حقيقةَ حالِهِم وأحوالِهِم -تاريخيًّا، وواقعًا-؛ إذِ العِبرةُ بحالِ أصلِ هذه الفِرْقَةِ -منهجًا وعقيدةً-.

٦٥- بُطلانُ استدلالاتِ الخَوارجِ -الباطِلَة- بأدلَّةِ الشَّرْعِ.

٦٦- عَدَمُ رِضا أكثرِ الخَوارجِ بمُناظَرَةِ العُلماءِ مِن أهلِ الحقِّ، والتَّهرُّبُ منهُم.

٦٧- رضا بعضِ الخَوارج -والقليل منهم- بمُناظَرَةِ العُلماء، والوعد منهم بالنَّظَرِ في ذلك -وهُم المُغَرَّرُ بهم -منهُم-.

٦٨- استِفصالُ العالِمِ مِن أهلِ الباطِلِ عن سبَبِ نِقْمَتِهِم، أو دَوافعِ عُزلتِهم وانفرادِهِم.

٦٩- المُناظَرَةُ الصَّحيحةُ، والجِدالُ بالَّتي هي أحسنُ: مِن أعظمِ صِفاتِ أهلِ الحقِّ لردِّ الباطِلِ، ونُصرةِ الحقِّ.

٧٠- ذِكْرُ بعضِ المُخالِفينَ للحقِّ ما توهَّمُوهُ أدلَّةً في مُناقضتِهِم لأهلِ الحقِّ وإمامِهِم.

٧١- اعتراضُ الخَوارجِ علىٰ أهلِ الحقِّ بـ(تحكيم الرجال في دين الله)!

٧٢- مِن الكَلامِ الّذي لا يُخالِفُ الحَقَّ: ما قد يَكُونُ (كلمةَ حقٍّ يُرادُ بها باطِلٌ).

٧٣- اعتراضُ الخَوارجِ علىٰ أهلِ الحقِّ بأنّهم (قاتلوا ولم يَسْبُوا، ولم يَغْنَمُوا)!

٧٤- طَمَعُ أكثرِ الخَوارجِ بالمغانِمِ الدُّنيويَّةِ -(السَّبْي والغنائم)- واهتمامُهم بها.

٧٥- اعتراضُ الخوارج علىٰ الخَليفةِ الرَّاشدِ (**الرّابع**) عليّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَوْنَهُ لم يصف نفسَه -لحادثٍ طَرَأَ- مُضْطَرًّا- بـ: (أمير المؤمنين)!

٧٦- تغييرُ الأسماءِ لا يُغَيِّرُ حَقائقَ المُسمَّياتِ.

٧٧- الانسياقُ وراء العواطف، والتأثُّر بالحماسات النفسية -دون ضوابط الشرع-: مِفتاحُ الضلال، وبابُ الانحراف.

٧٨- من أهمِّ أسبابِ ما عليه الخوارجُ مِن باطلٍ:

أ- إلزاماتُهم الفاسدة.

ب- أقيستُهم الباطلة.

ج- فُهومُهم القاصرة.

د- أَخْذُهم ببعض الأدلّة، وتركُهم -ولو بالجهل!- لبقيَّتها.

هـ- ضَرْبُهُم النُّصوصَ الشرعيَّةَ بعضَها ببعضٍ؛ بدلًا مِن التَّوفيقِ بَيْنَها، والمُؤالَفَةِ بَيْنَ مَعانِيها.

و- جهلُهم بمقاصد الشريعة -وَفْقَ أُصولِها المنضبِطة الصَّحيحة-.

٧٩- فاقِدُ الشَّيءِ لا يُعطِيه.

٨٠- طَلَبُ العالِم مِن مخالِفي الحقِّ إظهارَ المزيدِ ممَّا عندهُم ممّا توهَّمُوه مُؤاخذاتٍ على أهل الحقِّ!

٨١- ضَبْطُ العالِم لنفسِه وانفعالاتِه، وحِرصُهُ أنْ لا تُثَوِّرَهُ الانتقاداتُ الباطلة، والاستدلالاتُ الفاشِلة.

٨٢- تدرُّجُ العالِم في مناقشة أهل الباطل، وتلطُّفُه بهم.

٨٣- الاستدلالُ بالكتاب، والسُّنَّة، وفَهْمِ سَلَفِ الأُمَّةِ: هو الأصلُ والأساسُ في مناهج العِلم.

٨٤- كتابُ الله مُحْكَمُ الحُجَجِ والدلائل.

٨٥- مُوافَقَةُ (بعضِ) الخوارجِ لأهل الحقِّ: أنْ يَعرِضُوا أدلَّتَهم وحُجَجَهُم.

٨٦- اعتراضُ (أكثرِ) الخوارجِ علىٰ أهلِ الحَقِّ: أنْ يَعرِضُوا أدِلَّتَهُم وحُجَجَهُم.

٨٧- تَفنيدُ عُلماء أهل السُّنَّة شُبهاتِ أهل الباطل، وتوهُّماتهم.

٨٨- اجتهادُ الرِّجالِ في الدِّينِ جائزٌ -إنْ كانُوا أهلًا لذلك-.

٨٩- الاجتهادُ الشَّرعيُّ الصَّحيحُ: سُنَّةٌ ماضيةٌ -مُستمرَّةٌ- مأمونةٌ.

٩٠- مُوازَنَةُ أهلِ الحقِّ بين المصالحِ والمفاسدِ، وتمييزُهُم أرجحَ المصلحتَيْن -جَلْبًا-، وأكبرَ المَفْسَدَتَيْن -دَرْءًا-.

٩١- فَضْلُ حَقْنِ الدِّماءِ.

٩٢- فَضْلُ إصلاحِ ذاتِ البَيْنِ.

٩٣- تَقريرُ العالِمِ المُجادِلَ له = بزوالِ شُبهتِهِ، وانقطاعِ حُجَّتِهِ.

٩٤- إنصافُ (بعضِ) الخَوارجِ، واعترافُهم بالحُجَّةِ الشرعيَّةِ.

٩٥- فَضْلُ عائشةَ أُمِّ المُؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

٩٦- إلزامُ العالِمِ الحقِّ -لأهلِ الباطِلِ- بالوُقوعِ في الضَّلالِ -علىٰ اختلافِ اختياراتِهم المُتناقِضَة- والّتي هي للحقِّ مُناقِضَة-.

٩٧- طَلَبُ العالِمِ مِن مُجادِلِهِ المُبْطِلِ بالمَخْرَجِ مِن شُبهتِهِ -قَطْعًا له/ لها-.

٩٨- حُسْنُ التَّسَنُّنِ برسولِ الله ﷺ في كُلِّ الأُمورِ،

وبخاصَّةٍ ما يترتَّبُ عليه مصالحُ عُظمَىٰ لمجموع الأُمَّة.

٩٩- فَرْقُ ما بَيْنَ (التنزُّلِ) بالحقِّ[1] -لظرفٍ طارِئٍ-، وبين الإقرارِ للباطلِ و(التّنازُلِ) عن الحقِّ-بَدْءًا وانتهاءً-.

١٠٠- التّفريقُ بَيْنَ (المُداهَنَةِ)، و(المُداراةِ): مِن أُصولِ فِقْهِ الدَّعوةِ.

١٠١- الرُّجوعُ إلىٰ الحقِّ خيرٌ مِن التَّمادِي في الباطلِ.

١٠٢- عدمُ يأسِ أهلِ الحقِّ مِن الدّعوةِ إلىٰ حقِّهم، والثَّباتُ علىٰ نَهْجِهم، والنُّصحُ لِمُخالِفِيهم، والرَّدُّ علىٰ مُناوِئيهم -بالتي هي أحسنُ للّتي هي أقومُ-.

١٠٣- كثيرٌ مِن أفرادِ الفِرَقِ الضالَّةِ مُغرَّرٌ بهم، قادَتْهُم عواطِفُهم إلىٰ هذا الضَّلالِ ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾! بخلافِ قادتِهم وكُبرائِهم؛ الّذينَ (قد) يعرفُون ويَحْرِفُون! وَيُحرِّفُون!!

---

(١) انظُر «درء تعارُض العقل والنقل» (١/ ١٨٨) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ- رحمهُ اللهُ-.

١٠٤- الإصرارُ علىٰ الباطِلِ -بعدَ ظُهورِ الحقِّ- بلاءٌ في الدُّنيا والآخرةِ-.

١٠٥- ضَرورةُ إعلانِ ضلالِ الخَوارجِ، والصَّدْعِ بذلك.

١٠٦- قتلُ[1] المُصِرِّينَ علىٰ الباطِلِ مِن الخَوارجِ، وقِتالُهُم -وذلك بعدَ مُناظرتِهِم، وقَطْعِ شُبهاتِهم[2]-.

١٠٧- تولِّي المُهاجِرينَ والأنصارِ مِن الصَّحابةِ رضي الله عنهم قَتْلَ الخَوارجِ المُصرِّينَ علىٰ الباطِلِ.

١٠٨- فضلُ العُلماءِ الربَّانِيِّينَ علىٰ الأفرادِ والمُجتمَعات -صلاحًا وإصلاحًا-.

١٠٩- الحِوارُ المبنيُّ علىٰ الدَّليلِ الشرعيِّ الصَّحيحِ له آثارُهُ النّافعةُ علىٰ / في = الأمة -جميعًا-.

.... وغيرُ ذلك ممّا قَد يَظهرُ بمزيدٍ مِن التَّأمُّلِ.

---

(١) وهذا لأولياء الأمورِ -لا غَيْر-، وبالتَّشاوُرِ مع خاصَّةِ العُلماءِ.

(٢) انظُر المبحث التالي -مُباشَرَةً-.

إشكالٌ وجوابُه

قد يقولُ قائل، أو يسألُ سائل:

وَرَدَ في الحديث الصحيح: قولُ النبيّ ﷺ -في حكم الخوارج-: «...**لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»-رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤)- ، ووَرَدَ -كذلك: قولُه ﷺ -فيهم-: «...**فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**»-رواه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦)-.

فكيف الجمعُ مع قصة ابن عبّاس -آنفة الذِّكر-، والتي فيها مُناظَرَتُهُم، والصبرُ عليهم، و.. و.. (ثمّ) قتالُهم؟!

فالجوابُ:

-**أوّلًا**-: يُفهَمُ مِن تبويبِ الإمامِ البُخاريِّ في

«صحيحِهِ» (٩/ ١٧): (بابُ مَن تَرَكَ قِتالَ الخَوارجِ للتألُّفِ، وأنْ لا يَنْفِرَ الناسُ عنهُ) -سياسةً شرعيَّةً هادئةً هاديةً-.

ويُوضِّحُهُ -بجلاء تامٍّ -**ثانيًا**-: حديثُ يزيدَ الفقير -المرويّ في «صحيح مسلم»(١٩١)-، قال:

«كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، فَخَرَجْنَا فِي عِصَابَةٍ ذَوِي عَدَدٍ، نُرِيدُ أَنْ نَحُجَّ، ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَىٰ النَّاسِ، قَالَ:

فَمَرَرْنَا عَلَىٰ الْمَدِينَةِ، فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ-جَالِسٌ إِلَىٰ سَارِيَةٍ-عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ:

فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، قَالَ:

فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ؛ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟! وَاللهُ يَقُولُ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢] وَ: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]؟! فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟!

قَالَ: فَقَالَ: «أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟!».

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ -عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْنِي: الَّذِي يَبْعَثُهُ اللهُ فِيهِ؟!».

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمَحْمُودُ -الَّذِي يُخْرِجُ اللهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ».

قَالَ: ثُمَّ نَعَتَ وَضْعَ الصِّرَاطِ، وَمَرَّ النَّاسِ عَلَيْهِ - قَالَ: وَأَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَاكَ -، قَالَ:

غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا.

قَالَ: يَعْنِي :فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ.

قَالَ: «فَيَدْخُلُونَ نَهَرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَاطِيسُ».

فَرَجَعْنَا قُلْنَا: وَيْحَكُمْ أَتُرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟!

فَرَجَعْنَا -فَلَا وَاللهِ-: مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ».

قلتُ:

فالمُصِرُّ العنيدُ منهم -مِن غيرِ مَن لُبِّس عليهم، أو غُرِّر بهم- بعد البحث، والمناظَرة، وفسح المجال لهم للأوبة والتوبة-: هم الذين يُقاتِلُهم أولياءُ الأمور الشرعيّون، وتتنزّلُ عليهم تلكم الأحاديثُ[1]:

وذلك كمثلِ ما ورد في قصة ابن عبّاس معهم -تمامًا-؛ حيث قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«...فَرَجَعَ مِنْهُمْ عِشْرُونَ أَلْفًا.

---

(١) وبَوَّبَ الإمامُ البخاريُّ في «صحيحِه» (٩/ ١٦): (بابُ قِتالِ الخَوارجِ والمُلحِدِين بَعدَ إقامةِ الحُجَّةِ عليهِم).

ومنهُ: ما قيلَ -قديمًا-: (آخِرُ الدَّواءِ الكَيُّ)!!

وَبَقِيَ مِنْهُمْ [بقيَّتُهُم]-أَرْبَعَةُ آلَافٍ-[وخَرَجَ سائرُهُم]، فَقُتِلُوا [علىٰ ضَلَالَةٍ]، [-أجمعِين-]، [قَتَلَهُم المُهاجِرُونَ والأنصارُ].

وهذا مِن مَحْضِ فضلِ الله-تعالىٰ-وحدَه-علىٰ هؤلاء الراجعين إلىٰ الحقّ ، التائبين مِن مخالَفة الحقّ -منهم-قَلُّوا أو كَثُروا- :

فقد روىٰ الإمامُ ابنُ وضّاح القُرطُبيّ في كتابِه «البدع والنهي عنها» (رقم ١٥٥) عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيانيِّ ، قَالَ:

(كَانَ رَجُلٌ يَرَىٰ رَأْيًا[1]، فَرَجَعَ عَنْهُ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدَ ابنَ سيرينَ - فَرِحًا بِذَلِكَ أُخْبِرُهُ-، فَقُلْتُ: أَشَعَرْتَ أَنَّ فُلَانًا تَرَكَ رَأْيَهُ الَّذِي كان يرىٰ؟!

فقال: انظروا إلىٰ ما يَتَحَوَّل؛ إِنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، ثُمَّ لا يَعُودُونَ...**»!).

---

(١) وهو خارجيٌّ -كما في تتمَّة النَّصّ-.

وقد أَوْرَدَ الإمامُ الشاطبيُّ هذا الخبَرَ - في كتابه «الاعتصام»(١/ ٢١٦)-، ثُمَّ عَلَّقَ بقولِه:

(وهو حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يقرأون الْقُرْآنَ؛ لا يُجَاوِزُ حَلاقِيمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ»**[١].

فَهَذِهِ شَهَادَةُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِمَعْنَىٰ هَذِهِ الْآثَارِ، وَحَاصِلُهَا: أنه لَا تَوْبَةَ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ عَنْ بِدْعَتِهِ، فَإِنْ خَرَجَ عَنْهَا: فَإِنَّمَا يَخْرُجُ إِلَىٰ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهَا -كَمَا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ[٢]-، أَوْ يَكُونُ مِمَّنْ يُظْهِرُ الْخُرُوجَ عَنْهَا وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَيْهَا -بَعْدُ-...».

---

(١) رواه مسلم(١٠٦٧).

وروىٰ البخاريُّ (٧٥٦٦)-نحوَه-عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عن ابنِ سيرين -المُتقدِّم قريبًا-.

وقال العلامةُ الوزيرُ ابنُ هُبَيرة -المتوفّىٰ (سنة ٥٦٠هـ)- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في كتابِه «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٢/ ١٨٩ - ١٩٠):

« فإنّ هذا ممّا نَخافُ منه -كثيرًا- علىٰ أهل البدع؛ فإنَّ كلَّ مُبتدعٍ بدعةً لا يرىٰ أنّه فيها علىٰ ضلالٍ ، فيعودُ إلىٰ الحقّ.

وليس في الذنوبِ ذنبٌ لا يَستغفرُ منه صاحبُه إلا البدعة؛ لأنّه يراها دِينًا وقُرْبَةً، فهو لا يَستغفرُ منها.

ولا أرىٰ هذا يَنصرفُ إلاّ إلىٰ أهل البدعِ؛ فإنّهم يَخْرُجون مِن الدين بالبدعة ، ثم لا يعودون إليه؛ لأنّهم لا يَرَوْنَ قُبْحَ ما هم عليه مِن الضلالة».

قُلْتُ:

وهذا المعنىٰ هو الّذي يَتَنَزَّلُ عليه فِقْهُ حديثِ النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ احْتَجَرَ التَّوبةَ عن صاحبِ كُلِّ بِدعةٍ**». .

رواهُ الطَّبرانِـيُّ في «المُعجَـم الأوسـط» (٤٢٠٢)، والضِّياءُ في «الأحاديث المُختارة» (٢٠٥٤)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمـان» (٩٤٠٧)، وابـنُ فِيـل في «جُزئـه» (٢)، وأبو الشيخ في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» (٣/ ٦٠٩) عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بسندٍ حسَّنَهُ الإمامُ المنذريُّ في «التّرغيب والتّرهيب» (١/ ٤٥).

وبعد:

فلا نَقُولُ إلّا:

﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.



الخاتمة

-رَزَقَنا اللهُ -تعالى- حُسْنَها-

هذا ما وَفَّقَنِي اللهُ -سُبحانه-إليه = مِن استنباطِ هذهِ الفوائد العقائديَّة، والمنهجيَّة، والسُّلوكيَّة: مِن هذه المُناظَرَةِ العلميَّةِ الرَّائدة.

ولا أَجْزِمُ أنَّ ما أَوْرَدْتُهُ -هُنا- قد أَوْفَيْتُ فيه علىٰ الغاية، أو أنَّه آخِرُ المُمْكِن؛ فمجالُ التَّفكُّرِ والتَّفَقُّهِ أكبَرُ مِن أنْ يُحيطَ به فَرْدٌ -كائنًا مَن كان-.

واللهُ- وَحْدَهُ -المُستعان-.

وكتب

علي بن حسن الحلبي الأثري

- عفَا اللهُ عنهُ -

بعدَ ظُهرِ يومِ الأحد

٣ - جُمادَىٰ الأُولىٰ - ١٤٣٦هـ

عمّان - الأُرْدُنّ

فهرس المحتويات

الموضـــــوع الصفحة

